أثر عمليات الاندماج -الاستحواذ على الكفاءة الفنية للمصارف باستخدام أسلوب مغلق البيانات (DEA) بمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط (MENA)

The Impact of Bank Mergers - Acquisitions on The Efficiency Using (DEA) in North of Africa and the Middle East (MENA)

ضيف روفية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 25 / 04 / 2018؛ تاريخ القبول: 03 / 02 / 2019

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز طبيعة اثر عمليات **F&A** على كفاءة البنوك التجارية بمنطقة شمال إفريقيا و الشرق الأوسط **(MENA)** باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات (**DEA**) كنموذج كمي، حيث قدرت الكفاءة الفنية للبنوك التجارية الخاضعة لظاهرة **F&A**منذ بداية الألفية الثالثة، و قد استخدم لذلك البرنامج الرياضي.**MaxDEA6.0** تضم عينة الدراسة **11** بنكاً تتوزع على دول شمال إفريقيا (تونس، والمغرب**)** وبالشرق الأوسط (الكويت، الإمارات، وقطر)، وقد تم مقارنة مؤشر الكفاءة الفنية و أجزائه على امتداد زمني يسبق عملية **F&A** بسنة **(t-1)** و يليها بسنتين **(t+2)**، كما تم اختبار جودة النموذج من حيث تمثيل المدخلات و المخرجات للعملية الإنتاجية من خلال الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية **(SPSS).** وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: لم تظهر عمليات **F&A**أثرا ايجابياً على الكفاءة الفنية للبنوك الخاضعة للظاهرة، وأن أغلبها سجلت تراجعا في كفاءتها الفنية سنة **F&A** والسنة التي تلتها وأن التحسن في مؤشرات الكفاءة الفنية يبدأ في الظهور خلال السنة الثانية بعد عملية **F&A**، كما أن التراجع في الكفاءة الفنية يمكن أن يكون فنيا أو حجميا، و ذلك نسبةً إلى قصور في الكفاءة الفنية البحتة أو في كفاءة الحجم أو لكلاهما معا.

الكلمات المفتاحية: عمليات F&A، كفاءة مصرفية، كفاءة فنية.

Abstract: This study tends to highlight the nature of the effect of merger and acquisition transactions in the banking efficiency in Middle East and North of Africa the MENA by applying a non-parametric method of Data Envelopment Analysis (DEA) from the beginning of the third millennium, and has been used the linear MaxDEA6.0 program, on a sample of 11 banks spread over North of Africa (Tunisia and Morocco) and the Middle East (Kuwait, UAE and Qatar) where a comparative technical competence index was used as a whole, and its parts on a time extension for the year preceding the process M & A (t-1) and two years post-process M & A (t + 2). It has also been testing the quality of the model in terms of the representation of the inputs and outputs of the production process through the Statistical Package for Social Sciences (SPSS). The study reached the following conclusions: M &A operations did not show a positive impact on the technical efficiency of banks subject to the phenomenon, and that most of them recorded a decline in technical efficiency in merger and the year that followed and that the improvement in the technical efficiency indicators begin to appear during the second year after the process M&A. The decline in technical efficiency can be of either the lack of pure technical efficiency or scale efficiency or both.

Keywords: Banks Mergers, M&A, Banking Efficiency, Technical Efficiency.

* Corresponding author, e-mail: r.nedjar@centre-univ-mila.dz

I- تمهيد :

عرف الاقتصاد العالمي مجموعة من التغيرات الاقتصادية و المصرفية التي أثرت جذريا و بعمق على أداء و نشاط المصارف، فتطور العولمة المالية و تزايد المعاملات النقدية أدى إلى تعاظم دور البنوك في التمويل، باعتباره الممول الرئيسي في أغلب الاقتصاديات خاصة في ظل التكتلات الاقتصادية الكبرى، هذه التغيرات تؤكدها التحولات نحو آليات السوق بفعل اتفاقية تحرير التجارة الخارجية بما في ذلك تحرير الخدمات، و تزايد التوجهات نحو التكتلات العملاقة، و كذلك اتجاهات العولمة لترسيخ ظاهرة التدويل و ثورة الاتصالات و التكنولوجيا، الأمر الذي أثر على أسواق المال العالمية و مؤسساتها. نتاجا لذلك ظهر الميول نحو التكتل من خلال عمليات الاندماج والاستحواذ (F&A) بين المؤسسات المالية عموما، والمصرفية بشكل خاص، فأصبحت بذلك حلا مجديا لضمان القدرة على البقاء والاستمرارية.

تواجه القطاعات المصرفية في دول شمال إفريقيا و الشرق الأوسط (MENA) تحديات كبيرة، منها ما يتعلق بالمنافسة الخارجية و عدم القدرة على الامتداد الإقليمي، و منها ما يتعلق بفائض في البنوك، ناهيك عن انتشار المصارف العابرة للحدود، و التي تصعد من الوضع التنافسي لها، و حتى تتمكن هذه المصارف من الاستفادة من مزايا عملية الانفتاح، و التحرير التدريجي للقطاعات المالية بالمنطقة، يتوجب عليها الاندماج ضمن وحدات أكبر قادرة على تطبيق المعايير الدولية لمتطلبات رأس المال، و كذا مسايرة التطورات التي شهدتها الصناعة المصرفية الحديثة، فإزاء التطورات الإقليمية و الدولية، أصبحت المصارف بمنطقة MENA مطالبة بجودة في الأداء، و إدارة للموجودات و المطلوبات بكفاءة عالية، مع ترشيد للنفقات و إدخال نظم عمل مبتكرة، كل ذلك يعتبر حاليا ضرورة ملحة لمواكبة التطورات الهائلة في أسواق عمليات الاندماج-استحواذ المصرفي، يعتبرتقييمكفاءةالبنوكوالعملعلىمراقبةنشاطهاأمرضروريلبقاءالبنوكفيظلبرامج الإصلاح و إعادة الهيكلة، يعد أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA) أداة تستخدم البرمجة الرياضية لقياس الوحدات المتماثلة بمقياس الكفاءة، و يعتبر هذا الأسلوب من الطرق الكمية التي تطور استعمالها كبديل ناجع في إطار ترشيد عملية اتخاذ القرار.

I.1- مشكلة الدراسة :

حاز موضوع الآثار المختلفة لعمليات F&A على العمل المصرفي مساحات كبيرة من النقاش، خاصة في الأسواق التي تتميز باتساع نطاق الظاهرة كالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، لما لهذه العمليات من آثارا عديدة على البنوك و أوساطها و إطارها التنافسي، كأثرها على الكفاءة، المنافسة، الحصة السوقية و السلوك الإقراضي ...الخ، و بحكم التحديات التي تواجهها المصارف بمنطقة MENA للتحكم في تكاليفها خاصة مع زيادة الحجم، ارتأينا تكميم أحد آثار عمليات F&A، المتمثل في الكفاءة الفنية و ذلك بالاعتماد على أحد الأساليب غير المعلماتية، و القائم على البرمجة الخطية، أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA)، من خلال ما سبق من عرض، تتضح إشكالية الدراسة القياسية لتقديرالكفاءة المصرفية لعينة من المصارف بمنطقة شمال إفريقيا و الشرق الأوسط (MENA)، و التي يمكن طرحها في السؤال الرئيس التالي:

ما هوأثر عمليات الاندماج-استحواذ على الكفاءة الفنية للمصارف؟

يشتق من جوهر هذا السؤال الرئيسي أسئلة فرعية تتمحور الدراسة مضمونا وتحليلا في الإجابة عليها هي:

1) هل تتحسن الكفاءة الفنية للمصارف بمنطقة MENAبعد تعرض مصارفها لعمليات الاندماج-استحواذ؟
2) ما سبب تراجع قيم الكفاءة الفنية للبنوك حيز الدراسة؟
3) هل تتقارب درجات الكفاءة الفنية للبنوك العاملة بمنطقة MENA؟

I.2 - فرضيات الدراسة :

على ضوء الإشكالية المطروحة يمكن صياغة فرضيتين رئيسيتين مفادهما:

الفرضية الأولى: تُحسّن عمليات F&A من الكفاءة الفنية للمصارف الخاضعة للعملية.

الفرضية الثانية: تتراجع الكفاءة الفنية للبنوك التجارية بفعل التراجع في كفاءتها الفنية البحتة.

الفرضية الثالثة: ليس هناك تقارب بين الأنظمة المصرفية للعينة في تحقيق درجات الكفاءة الفنية.

I. 3- أهداف البحث :

يهدف البحث إلى قياس وتحديد أثر عمليات F&A على كفاءة المصارف بمنطقة MENA، وذلك باستخدام مقاربة تغليف البيانات لتحقيق جملة من الأهداف يمكن حصرها فيما يلي:

- توضيح مفهوم الكفاءة الاقتصادية وطرق قياسها في المصارف، وتجزئة الكفاءة الفنية إلى كفاءة فنية بحتة وكفاءة حجم؛
- الحكم على مدى تأثير عمليات F&A على الكفاءة الفنية للمصارف خلال فترة ما قبل وما بعد F&A من خلال الوقوف عند النقاط التالية:
- تحديد البنوك الكفأة والتي تمكنت من تعظم مخرجاتها إثر عمليات F&A.
- تحديد البنوك غير الكفأة والتي لا تحسن استعمال (وليس اختيار) مدخلاتها.
- تحديد التحسينات اللازمة للوحدات غير الكفأة على مستوى مخرجاتها.
- تحديد البنوك المرجعية لكل من البنوك غير الكفأة.

II - الطريقة والأدوات :

توجد جملة من الاعتبارات الحاسمة التي لا بد أن يأخذها المحلل بعين الاعتبار عند القيام بدراسات في البيئة المصرفية كاختيار المدخلات والمخرجات واختيار أحد نماذج تحليل مغلف البيانات (DEA) المستخدم للوصول إلى تحقيق هدف الدراسة سنتبع الخطوات الموضحة في الشكل الآتي والذي سنحاول وصف مراحله الموضحة أعلاه مبررين التطورات المرافقة لها وأهم الأبحاث.

الشكل 01: نموذج الدراسة

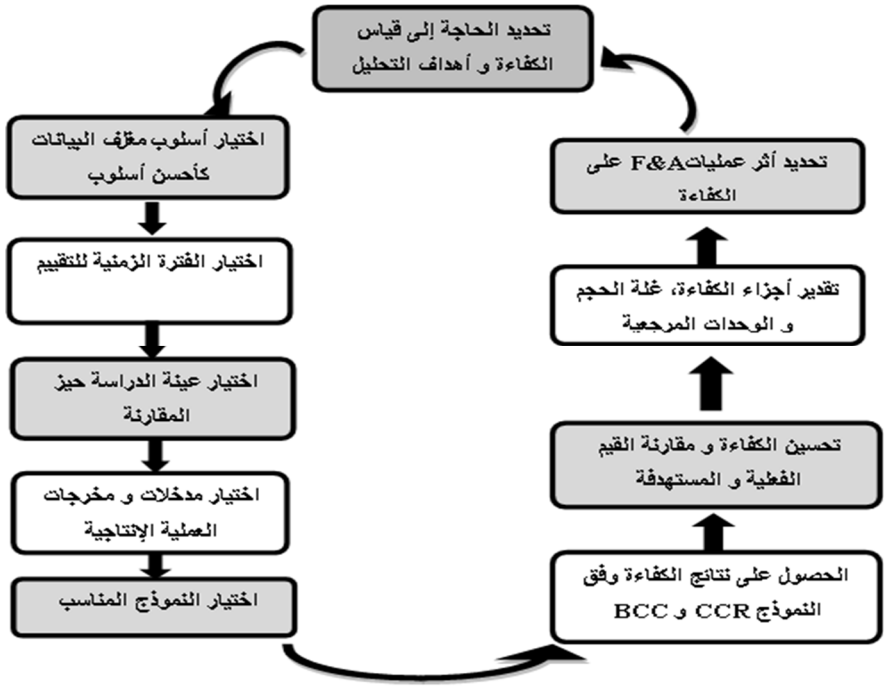

المصدر: من إعداد الباحثة

II .1- الحاجة إلى قياس الكفاءة و أهداف التحليل :

تعد طرق تحليل الحدود من أهم الوسائل الحديثة لمقارنة كفاءة وحدات القرار فالقياس الكمي وإمكانية تحديد الإفراط في المدخلات أو المخرجات يسمح للمسيرين باتخاذ القرارات الضرورية لتحسين وحدة الإنتاج، أما فيما يتعلق بالمؤسسات المالية فقياس الكفاءة من شانه إبراز آثار التصحيحات الهيكلية وعمليات F&A، وتحسين الأداء التسييري للمؤسسات المشرفة على الإفلاس من جراء التغيرات الكثيرة بفعل **الأزمات**.

II

2- اختيار أسلوب تحليل مغلف البيانات :

فيما يتعلق باختيار طريقة DEA عن سواها من طرق الحدود، فلا يوجد اتفاق أو إجماع من قبل الباحثين حول نموذج الحافة المناسب أو الأمثل، فكل طريقة لها مزاياها و عيوبها، و اختيار الطريقة في الواقع يعود إلى وفرة البيانات و المعطيات و نوعها وأهداف التقييم و لتفصيل أكبر يمكن العودة إلى أبحاث بعض الباحثين الذين وقفوا عند مقارنة أسلوب مغلف البيانات مع أساليب أخرى أمثال بانكر و آخرون خلال سنوات البحث 1988، 1986، 1996،1993، بانكر و كوبر سنة 1994، فيري و لوفل سنة 1990 و غونغ و سيكر سنة 1992 (Banker et Cooper,Ferier et lovell, Banker et al ,Gonget Sickers) وُجدت طريقة DEA أساسا لتقييم القطاع العام و الوحدات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح أساسا، حيث لا تحقق الأهداف الاقتصادية كتدنيه التكاليف أو تعظيم الأرباح، غير أنه إحدى أهم نقاط القوة لهذه الطريقة هو إمكانية استخدامها في حالة غياب الأسعار، هذا و لا بد من الإشارة أن أسلوب مغلف البيانات عرف تطورا كبيرا شمل المؤسسات الهادفة للربح دون سواها على حد سواء.

نشأة و مفهوم أسلوب تحليل مغلف البيانات Data Enveloppement Analysis (DEA)

إن أسلوب تحليل مغلف البيانات" أداة تستخدم البرمجة الخطية لتحديد المزيج الأمثل لمجموعة مدخلات و مجموعة مخرجات متماثلة الأهداف و ذلك بناء على مقارنة أداء الفعلي للوحدات الإدارية(DMU) .[1] و لقد كانت بداية هذا الأسلوب مع طالب الدكتوراه ايدوارد رودز (EdwardoRhodes) الذي كان يعمل على برنامج تعليمي في أمريكا لمقارنة أداء مجموعة من طلاب الأقليات (السود و الأسبان) المتعثرين دراسيًا في المناطق التعليمية المتماثلة [2]. وكان التحدي الذي واجه الباحث يتمثل في تقدير الكفاءة الفنية للمدارس التي تشمل مجموعة من المدخلات و مجموعة من المخرجات بدون توفر معلومات عن أسعارها، و للتغلب على هذه المشكلة قام الباحث و مشرفيه بصياغة نموذج عرف فيما يعد بنموذج (CCR). سمي أسلوب تحليل مغلف البيانات بهذا الاسم لأن وحدات القرار ذات الكفاءة تكون في المقدمة و تغلف وحدات القرار غير الكفأة، وعليه يتم تحليل البيانات التي تغلفها المقدمة، علما أن هذا الأسلوب يعتمد في جوهره على أمثلية باريتو (Pareto) والتي تنص على أن" أي وحدة اتخاذ قرار تكون غيركفأة إذا استطاعت وحدة أخرى أو مزيج من الوحدات الإدارية الأخرى إنتاج نفس الكمية من المخرجات بكمية مدخلات أقل و بدون زيادة في أي مورد آخر [3]" وتحسب الكفاءة بإيجاد معدل مجموع المخرجات الموزونة إلى مجموع المدخلات المرجحة، علما أن دراسة فاريل هي الأساس لكل من أمثلية باريتو و أسلوب تحليل مغلف البيانات، إلا أنه يعاب على أسلوب فاريل قياسه للكفاءة الفنية لمخرج واحد ومدخل واحد فقط، بينما يتميز أسلوب تحليل مغلف البيانات بتعامله مع مجموعة من المخرجات و مجموعة من المدخلات.

يقوم أسلوب مغلف البيانات على تطبيق مجوعة من تقنيات البرمجة الخطية، التي يتم من خلالها تقدير دالة الحدود و مكونات عدم الكفاءة، حيث نجد البنوك الأكثر كفاءة بشكل مباشر في المنحنى الحدودي، وكلما ابتعدنا عن المنحنى الحدودي دل ذلك على وجود ما يسمى بعدم الكفاءة التشغيلية، لقد عرفت هذه الطريقة نجاحا كبيرا من خلال استعمالها في البحوث و الدراسات الميدانية، فقد أثبت بانكر وآخرون (Banker et Al) سنة 1984 بأن قياس الكفاءة المحدد في أعمال شارنز (Charnes et Al) سنة 1978 يمكن تقسيمها إلى قسمي: كفاءة فنية و كفاءة الحجم، كما عرفت تغييرات وتعديلات هامة من طرف ميلار و نولاس(Miller et Noulas)سنة 1990، ترال وسيفورد(Thrall et Seiford)سنة 1996، سميك(Semmick)سنة 2001.

II -3. اختيار الفترة الزمنية لتقييم:

إن التطبيقات الأولى لطريقة مغلف البيانات كانت تتم على فترات متقطعة، غير أن شارنز و آخرون (Charnes et al) سنة 1985 قد استخدم مفهوم التحليل على مر الزمن، و كان أهم التطورات لإدراج الزمن في تحليل الكفاءة عبر الزمن هو قياس الإنتاجية من خلال مؤشر مالمكيس (Malmquist) من قبل غروسكوف وآخرون (Grosskopf,Lindgren et Roos) سنة1994، حيث يسمح هذا المؤشر بتقدير التغيرات الحاصلة في الإنتاجية و تجزئتها إلى تغيرات في الكفاءة و تغيرات في التكنولوجيا.[4]

II .4- اختيار عينة الدراسة:

إن التقييم باستخدام طريقةDEA يتطلب عينة متجانسة و تعمل ضمن نشاطات متماثلة، حيث يفترض أن تستخدم نفس المدخلات لإنتاج نفس التشكيلة من المخرجات، و عليه فالوحدات قيد الدراسة يجب أن تعمل وفق تكنولوجيا إنتاج متماثلة. غير أن الشروط المذكورة أعلاه لا تراعى في التطبيقات الحقيقية، تجدر الإشارة انه تم تعديل النموذج الأصلي لطريقة DEA حتى يتمكن من تحليل و مقارنة النشاطات غير المتطابقة من قبل بانكر و موري (Banker et Morey) سنة 1986، و بذلك سمح بمقارنة الوحدات التي لا تعمل وفق تكنولوجيا إنتاج متماثلة. إن صعوبة و قلة المعطيات فيما يخص حصر ظاهرة الاندماج، فضلا عن ندرة البيانات المالية للبنوك ضمن سلاسل زمنية طويلة افرز عينة متكونة من11مصرفاتماختيارهاعلى أساس تعرض المصرف إلى عملية F&A منذ مطلع هذا القرن، حيث تنتشر هذه البنوك على مجموعة من الدول العربية: الإمارات،الكويت،تونس، المغرب، و قطر، و قد تم تجميع التقارير السنوية للبنوك حيز الدراسة من مواقعها الالكترونية، ويمكن توضيح عينة المصارف المدروسة من خلال الجدول رقم (01):

في كل بيانات الجدول ندرج البنك المنشئ للعملية أو المستحوذ أولا ثم يليه البنك المستهدف.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن السوق المصرفي التونسي أُستُهدف من قبل المصارف الإقليمية كالمغرب مثلا و دوليا من قبل المصارف الأوروبية الفرنسية من طرف الشركة العامة الفرنسية و الاسبانية ممثلة في مصرف ستاندر، و بذلك كل المصارف التونسية ضمن العينة كانت الطرف المستهدف في العملية و لم تقم بأي عملية F&A تكون فيها هي الطرف المنشئ للعملية، على العكس من ذلك البنوك المغربية كانت أكثر تحررا و مبادرة حيث عكست الثماني حالات المذكورة في الجدول أعلاه مبادرة البنوك المغربية في عمليات التقارب التي حدثت بمنطقة شمال إفريقيا و الشرق الأوسط من خلال البنكين التابعين للقطاع الخاص و الرائدين و هما التجاري وفا بنك ب 463 وكالة و البنك المغربي للتجارة الخارجية الذي يضم 233 وكالة من خلال سلسلة من عمليات التقارب محاولة التغلغل في الأسواق القارية بالانتشار في إفريقيا الغربية، (السينيغال، توغو..الخ)، أما البنوك بالشرق الأوسط و على اعتبار أنها الأكثر حجما و تطورا فقد شهدت عمليات جد متنوعة حاولت مصارفها خلق شبكة فروع تتوزع بين شمال إفريقيا في كل من تونس و مصر و كذلك في تركيا.

بالإضافة إلى ما سبق يلاحظ من بيانات الجدول رقم(1)، أن المصارف الخليجية ممثلة في البنوك الكويتية و القطرية تحاول التغلغل في أسواق خارج منطقة الدول العربية ممتدة نحو دول شرق أوروبا كتركيا مثلا أو جنوب شرق آسيا نحو اندونيسيا مثلا، و في هذا الصدد نذكر استحواذ بنك الاتحاد الوطني على يوربيان التركي نسبة 99.66%، و في السوق القطري نشهد عملية مشابهة قام بها بنك قطر الوطني، حيث عمد للاستحواذ على أغلبية رأسمال كيساوان الاندونيسي في 2011/2 .

تهتم الدراسة التي نحن بصدد انجازها بعمليات F&A أي الحالات التي تبلغ نسبة التملك فيها 50% فما فوق أو عمليات الاندماج و التي تعني الاتحاد الكامل للممتلكات الكيانات المندمجة، إلا أنه حدثت العديد من عمليات الاستحواذ حيث لم تسمح نسبة رأسمال الممتلك من الحصول على حق الإدارة، وعليه لم يعتد بها في عينة الدراسة مثل قيام بنك الكويت الوطني بتاريخ 2012/7 من الاستحواذ على بنك بوبيان الكويتي بنسبة 47% و هو استحواذ بالأقلية، بانتهاج نفس الإستراتيجية التوسعية قام بنك قطر الوطني بعقد اتفاقية شراكة مع بنك الاتحاد المغربي حيث لم يتم التصريح عن تفاصيل الشراكة الممهدة لعملية الاستحواذ، بالإضافة إلى محاولة ذات البنك الاستحواذ على 40% من رأسمال التجاري الدولي بإمارة أبو ظبي بتاريخ 2012/8/30 و الاستحواذ على 49 % من رأسمال مصرف التجارة و التنمية الليبي، كل هذه العمليات تعد استحواذ بالأقلية لأنه لا يسمح بالحصول على حق الإدارة، و إنما غالبا ما تكون هذه العمليات مرحلة تمهيدية تسبق عملية الاستحواذ بالأغلبية أو الكامل و الهدف من ورائها الاطلاع عن كثب على الوحدة المستهدفة و دراستها بشكل دقيق و عن قرب.

تعتبر عمليات F&A من أهم تطبيقات استراتيجيات النمو الخارجي لتعزيز مكانتها داخل أسواقها تجنبا لوضعية الطاقة المفرطة داخل السوق، كما قد تمثـــل أيضا أحد الحلول لزيادة حصتها السوقية ضمن الأسواق الناضجة، و بذلك تحاول هذه البنوك بلوغ الحجم الأمثل لها، فهي تسعى للتوفيق بين ريع الوضع أو المكانة الناتجة عن الاستحواذ (من خلال استغلال الطاقات المالية الموجودة و النشطة أصلا) وريع الإنشاء و الخلق (أي الابتكار) وبذلك يقع البنك بين احتمالين استغلال الإمكانيات القائمة أو منطق الاكتشاف أي تجديد القدرات.

II .5- اختيار وتحديد المدخلات و المخرجات البنكية:

قبل تقدير الكفاءة الاقتصادية لابد من تحديد دقيق لمدخلات ومخرجات البنك، كما يجب أن تكون مجموعة المدخلات و المخرجات أكثر تمثيلا و شمولا لكل الموارد المستخدمة لإنتاج المخرجات حتى تعكس نشاطات وحدات القرار بشكل جيد، تأسيسا لما سبق هنا كمنهجين أساسيين يتم من خلالهما تحليل التركيبة البنكية يتمثلان في منهج الإنتاج ومنهج الوساطة، إجمالا طور منهج الإنتاج بانستن (Benston) سنة1965، حيث يُعرّف البنك على أنه مؤسسة تنتج خدمات يمكن تقسيمها إلى مجموعتين، تتمثل الأولى في الموارد من الودائع (الودائع لأجل و الودائع الادخارية)، وتتمثل الثانية في الاستخدامات من قروض و أوراق تجارية، و من وجهة نظر التكاليف،كل الخدمات تعتبر مخرجات، ووحدة القياس تأخذ عموما عدد الحسابات والقروض، بناءً عما سبق تعد مصاريف الفوائد خارج نطاق التحليل و تُأخذ بعين الاعتبار التكاليف التشغيلية للبنك فقط. و قد وجه نقد أساسي لمدخل الإنتاج كونه يتجاهل تكلفة الفوائد التي تدفعها المصارف، والتي قد تتجاوز 50% من نفقاته. أما منهج الوساطة فقط تم تطويره على يد سيليو ليندلي (Sealy&Lindley) سنة1977 حيث يعتبر ان أن عملية الإنتاج في المؤسسة المالية تقوم على الوساطة المالية، فتعمل المصارف على جمع رؤوس الأموال ثم استخدامها من خلال الوساطة في منح القروض، وبالتالي تعتبر الودائع والعمل ورأس المال العيني النقدي كمدخلات، والقروض والخدمات الأخرى كمخرجات، علما أن المتغيرات المفسرة تتضمن التكاليف التشغيلية والتكاليف المالية.[5] أي أن منهج الوساطة يختلف عن منهج الإنتاج في كونه يعتبر الودائع إحدى المدخلات بالإضافة إلى كل من العمل و رأس المال العيني.

يعتبر مدخل الوساطة أكثر استخداما في التطبيقات العملية، ولقد تم استخدامه في هذه الدراسة،حيث يعتبر البنك وسيط يعمل على التوفيق بين الوحدات ذات العجز و الوحدات ذات الفائض حيث تعد الودائع كأحد المدخلات الخاصة بالبنك التجاري، كما أن مقاربة الوساطة تعكس العلاقة بين حجم النشاط و التكاليف، حيث يلاحظ أنه كلما ارتفع عدد الحسابات كلما بدا البنك أكثر إنتاجية، رغم ضعف أو انخفاض القيمة المالية لكل حساب، [6]من مبررات اختيار مقاربة الوساطة المالية، أنه بناءا على اعتبار خلق القيمة، العناصر التي تولد قيمة مضافة هي مخرجات العملية الإنتاجية لوحدة اتخاذ القرار، يشير كل منليتنر و لوفل (Leightner et Lovell)، و كذلكروناباه (Ronabah) أن الإنتاج البنكي ينقسم إلى نشاطين أوليين هما: القروض الخاصة بالعملاء البنكيين و غير البنكيين و الاستثمار في محفظة الأوراق المالية و التي تضم السندات و باقي الأوراق المتداولة ذات العائد، أما ضمن أعمال ويل و آخرون(Weill , Guteirrieg Neito et al)فقد عبر عن حجم القروض من خلال المتوسط الإجمالي للائتمان، و هناك من الباحثين أمثال يو، و تريب (Yue,Tripe)من ذهب إلى اعتبار صافي الناتج المالي و صافي الناتج الغير مالي[7]كمخرج للعملية الإنتاجية داخل البنك، في هذه الحالة حجم النشاطات يعبر عنه برقم الأعمال و الذي يقاس في القطاع المصرفي من خلال المنتجات ذات العائد و العمولات أو بمفهوم أوسع من خلال ناتج الاستغلال.[8]

❖ **مدخلات العملية الإنتاجية:**

بالنظر إلى المدخلات، المصارف تواجه قسمين من التكاليف: تكاليف تشغيلية و تكاليف مالية، حيث تضم التكاليف التشغيلية مصاريف العمالة، تكاليف الاستغلال، الاهتلاكات و ضرائب النشاط، في حين تضم التكاليف المالية تكلفة الخصوم البنكية (الودائع، الأوراق المصدرة لإعادة التمويل البنكي)،[9] و على هذا الأساس نجد ثلاث مدخلات:

- **مدخل العمل**: في هذا الصدد أيضا نجد أن الباحثين عرضوا طرقا مختلفة لقياس عامل العمل،[10] فيمكن قياسه **بعدد العاملين**[11] أو بتكلفة العمالة أو حتى بساعات العمل الفعلية، و هناك من اخذ بمدخل **المصاريف العامة للاستغلال**[12] وتشمل مصاريف الخدمات، ومصاريف المستخدمين، و الضرائب والرسوم و مصاريف مختلفة و في ما يتعلق بدراستنا فقد تم اعتماد مدخل المصاريف العامة للاستغلال.
- **رأس المال المادي (العيني)**: يمكن قياسه بالعقارات و باقي الأصول الثابتة مثل ما هو الحال في أعمال ريان و آخرون أو يمكن قياسه بمساحة العقارات و الوكالات أو من خلال تكاليف التجهيزات و ذلك في أعمال شرمانو قولد (Sherman et Gold) أو من خلال صافي القيمة المحاسبية للآلات و المعدات ضمن أعمال بيرجر و آخرون (Berger et al)، و بالنظر إلى أعمال جومادي،[13] سنقيس رأس المال المادي من خلال قيمة الأصول الثابتة مضافا إليها قيمة الأصول الثابتة غير الملموسة.

- **رأس المال المالي**:مؤشرات مختلفة استعملت لقياس هذا النوع من المدخلات، فالبعض قاسه من خلال الأموال المقترضة (ودائع لأجل و ودائع توفير) كأعمال رانقان و آخرون (Rangan et al)، فورتين، لوكلارك و نيسني (Fortin M , Leclerc.A.J et Nesnuy) سنة 2006، و فيما يخص بحثنا نعتد بإجمالي الودائع كونها تمثل المورد الأساسي لنشاط البنك، وتشمل بنود الميزانية (الخصوم) التالية: ديون اتجاه المؤسسات المالية، وديون اتجاه العملاء.

❖ **مخرجات العملية الإنتاجية:** و تضم مخرجين هما: القروض و الناتج البنكي الصافي.

- **القروض:** تعبر عن النشاط الرئيسي للبنك و تشمل بنود الميزانية الأصول التالية: قروض و ديون على المؤسسات المالية، قروض و ديون على العملاء.
- **الناتج البنكي الصافي (PNB)** يعبر عن قدرة البنك على إدارة عملياته المصرفية الأساسية، و يمثل الفارق بين الإيرادات المحصلة من فوائد القروض و عمولات الخدمات المصرفية من جهة، و مصاريف الفوائد و العمولات المدفوعة للغير.

نظرا لقلة مصادر البيانات المالية و عدم توفرها حتى على شبكة الانترنيت، فضلا عن كون عينة الدراسة لا تتعلق بالمصارف الجزائرية باعتبارها لم تتعرض لعمليات F&A المصرفي، فقد تم رصد 104 مشاهدة لأحد عشر مصرفا بمنطقة MENA،لذلك تم مقارنة كفاءة المصارف الخاضعة للظاهرة حيز الدراسة خلال فترة تمتد لمجال زمني يسبق العملية بسنة واحدة و يليها بسنتين، و نجد كثير من الدراسات قامت بذلك نذكر دراسة كيرزيستاف قودلسكي (Krzysztaf-janGodlewski) في تحليله لأثر التصحيحات الهيكلية على كفاءة المصارف البولندية.[14]

شكل رقم (02): تحليل أثر عمليات F&Aعلى كفاءة المصارف العربية

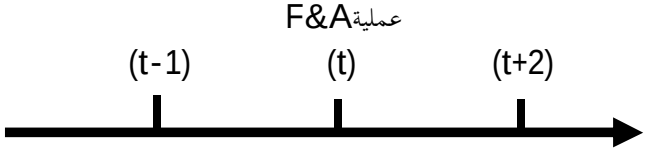

قياس كفاءة البنك قبل عملية F&A قياس كفاءة البنك بعد عملية F&A

المصدر: من إعداد الباحثة

تتطلب طريقة DEA مثل كثير من الطرق عدد كاف من المشاهدات حتى يحدث فصل و تمييز بين وحدات القرار، و في هذا الصدد هناك جملة من الحلول، إما رفع عدد الوحدات من خلال مقاربة تحليل النوافذ [15] و التي تعتمد على ملاحظات لسنوات مختلفة تسمح بمقارنتها مع بعضها البعض، هناك حل آخر يتمثل في تقليص عدد المدخلات و المخرجات في النموذج مع بناء عدة نماذج حيث يكون لكل نموذج عدد ملاحظات اقل من مجموع المدخلات و المخرجات. باختصار يجب أن يكون عدد DMU's ثلاث أضعاف مجموع المدخلات و المخرجات المستخدمة في العملية الإنتاجية، فيما يتعلق ببحثنا لدينا 3 مدخلات و مخرجين و عليه يكون الحد الأدنى المقبول مساو لخمسة عشر مشاهدة.

$$3(3+2) = 15 \quad DMU$$

III- النتائج ومناقشتها :

لتقدير الكفاءة الفنية للمدخلات باستعمال نموذج(CCR) سنبحث عن كفاءة المدخلات لذلك نعمد إلى تدنية دالة الهدف، في حين صياغة المعادلة وفق الصيغة الثنائية يصبح الأمر تعظيم دالة الهدف ولحل مسألة البرمجة الخطية للعينة المدروسة فإنه يستلزم حل مسألة البرمجة الخطية (N مرة)حيث N هي حجم العينة و تساوي 104 مشاهدة، تجدر الإشارة هنا أن مغلف البيانات الذي يوفره نموذج (CCR) يعتمد على أساس أن التغير في كمية المدخلات التي تستخدمها الوحدة غير الكفأة يؤثر تأثيرا ثابتا في كمية الخدمات (المخرجات) التي تقدمها وقت تحركها إلى حد الكفاءة.[16]

1.III - عرض و تحليل نتائج الكفاءة الفنية وفق نموذج (CCR) و نموذج (BCC)

بحسب أسلوب تحليل تغليف البيانات، تعتبر وحدة القرار كفأة إذا حصلت على درجة كفاءة تساوي الواحد؛ أي أنها تتواجد على حد الكفاءة، أما إذا كانت هذه الدرجة أقل من الواحد، فتعتبر وحدة القرار غير كفأة وتقع بذلك أدنى حد الكفاءة.أظهرت نتائج الكفاءة الفنية وفق النموذج

الأساسي(CCR) قيم الكفاءة كما هو موضح في الملحق (03) أن 9 مصارف (مشاهدات) أيما نسبته (8.65%) من إجمالي البنوك حصلت على الكفاءة التامة بالنسبة لنموذج عوائد الحجم الثابتة (CCR) لتصبح مرجعيات للبنوك غير الكفأة، فهي تقع على حد الكفاءة بالنسبة لنموذج عوائد الحجم الثابتة، حيث حققت قيما راكدة معدومة، ويبين الجدول كذلك أن البنوك الكفأة تنشط ضمن حجمها الأمثل بتمتعها بغلة حجم ثابتة تمكنها من الاستمرار في تبني نفس المزيج من المدخلات والمخرجات، و تنطبق هذه النتيجة على البنوك التالية: (BMCE07,BMCE08,BTK03,BTK06,UIB13,UNB05,UNB06,wafab03,wafab04).

في حين أن عدد البنوك التي حققت كفاءة تامة وفق نموذج عوائد الحجم المتغيرة (BCC) بلغت 30 بنكا بما فيها التسع بنوك التي بلغت حد الكفاءة وفق غلة الحجم الثابتة، أي ما نسبته 28.85%من إجمالي المشاهدات، غير أنه ضمن هذه العينة نجد مجموعة من البنوك و عددها21 بنكا أي ما نسبته 20.19%من إجمالي العينة تتمتع بالكفاءة الفنية دون كفاءة الحجم الكبير، فهي بذلك تقع على حد الكفاءة بالنسبة لنموذج عوائد الحجم المتغيرة (BCC) دون حد الكفاءة بالنسبة لنموذج عوائد الحجم الثابتة(CCR)، حيث تعكس كفاءتها الفنية - كفاءتها الداخلية - إمكانية هذه البنوك من الوصول إلى التوليفة المثلى باستخدام عناصر مدخلاتها ومخرجاتها. فقد حققت قيما راكدة معدومة لتقع بذلك على حد الكفاءة بالنسبة لنموذج عوائد الحجم المتغيرة. أما درجات كفاءة الحجم الكبير التي تقل عن الواحد فيدل على عدم تمكنها من الاشتغال ضمن الحجم الأمثل لنشاطها، إلا أنها تستطيع تحقيق ذلك لأنها تحقق وفورات حجم موجبة، ويمكنها التوسع في أنشطتها وتحقيق مزيدا من المخرجات أي رفع قيمة نواتجها من خلال زيادة حجم القروض الممنوحة و تحقيق ناتج بنكي صافي أكبر.نتيجة لما سبق نقول أن **كل وحدة قرار بلغت حد الكفاءة وفق غلة الحجم الثابتة هي كفأة وفق غلة الحجم المتغيرة و العكس غير صحيح.**

و الأمر يخص البنوك التالية:

(BMCE11,QNB09, QNB10, QNB11, QNB12, QNB13, QNB14, TQB03, TQB04, NBK06,wafab10, wafab11, wafab12, UNB07,UNB11, UNB12, UNB13, NBD06, NBD07, NBD08, NBD09).

III - 2. أثر عمليات الاندماج على كفاءة المصارف

لتحليل أثر عمليات F&A على كفاءة المصارف تم دراسة التغير في قيم الكفاءة الفنية على مجال زمني يمتد لسنة تسبق عملية F&A و سنتين بعد عملية F&A ،و هذا ما اعتمد في كثير من الدراسات مثل دراسة عادل الشركاس و آخرون (AdelA.Al-sharkas, M.Kabir Hassan and Shari Lawrence) في دراسة لأثر عمليات F&A على الصناعة البنكية في الو م أ. [17]

- **حالة المصارف التونسية**

البنوك التونسية في مجملها مثلت الوحدات المستهدفة في مجمل عمليات F&A، و ذلك من قبل بنوك عربية أو أجنبية، و قد قدرنا متوسط الكفاءة الفنية و متوسط أجزائها خلال سنوات المقارنة، و تم الحصول على القيم التالية:

الجدول رقم(03): اثر عمليات F&A على مؤشرات الكفاءة للمصارف التونسية

	مؤشرات الكفاءة	BTK	TIJB	TQB	UIB
ما قبل الاندماج-استحواذ (t-1)	الكفاءة الفنيةCCR	1	/	0,7	/
	الكفاءة الفنية البحتة	1	/	0,8	/
	كفاءة الحجم الكبير	1	/	0,87	/
سنة الاندماج-استحواذ	**الكفاءة الفنيةCCR**	**0,66**	**0,76**	**0,6**	**0,83**
	الكفاءة الفنية البحتة	**0,69**	**0,76**	**0,68**	**0,83**
	كفاءة الحجم الكبير	**0,96**	**1**	**0,88**	**1**
ما بعد الاندماج-استحواذ (t+1)	الكفاءة الفنيةCCR	0,46	0,78	0,61	0,76
	الكفاءة الفنية البحتة	0,63	0,79	0,69	0,8
	كفاءة الحجم الكبير	0,74	0,99	0,89	0,96
ما بعد الاندماج-استحواذ (t+2)	الكفاءة الفنيةCCR	0,79	0,72	0,74	0,75
	الكفاءة الفنية البحتة	0,79	0,75	0,81	0,76
	كفاءة الحجم الكبير	1	0,96	0,91	0,99

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا للملحق (03)،باستخدام برنامج Excelإصدار2007 .

من خلال قيم متوسطات الكفاءة نلاحظ تراجع الكفاءة الفنية للبنك التونسي الكويتي (BTK) على مدى الثلاث سنوات التي تلت عملية F&A حيث انخفضت سنة الاندماج بنسبة 34 % ثم تراجعت بنسبة أكبر بلغت 54% سنة 2008، لتعود و ترتفع قيمة الكفاءة الفنية للبنك سنة 2009 مسجلة 79% أي أن التحسن بلغ نسبة 20.25% عن السنة التي سبقتها، علما أن السبب وراء هذا التغير كان بفعل التغيرات التي حدثت على مستوى الكفاءة الفنية البحتة و كفاءة الحجم الكبير على حد سواء حيث تراجعت الكفاءة الفنية البحتة بمعدل 31% سنة F&A و 37% سنة بعد F&A ، أما كفاءة الحجم الكبير فقد سجلت قيما متناقصة سنة عن الأخرى 4% سنة F&A و 26% سنة بعد F&A ، لتتحسن الأوضاع خلال السنة الثانية من F&Aلتسجيل ارتفاع نسبته26%، لم يكن حظ بنك الاتحاد الدولي و البنك التونسي القطري أوفر حيث تراجعت قيم الكفاءة الفنية سنة F&A بمقدار 8.43% و 14.29%، و كذلك خلال السنة التي تلتها ليبلغ مقدار التراجع 9.64% و 12.86% على الترتيب، فقط التجاري بنك عرف تحسنا طفيفا لمستوى كفاءته الفنية بمقدار 2.63% بعد عملية F&A بسنة لتتدهور قيمتها بما يعادل 5.58 % بعد ذلك.و يمكن تمثيل قيم الكفاءة الفنية خلال فترة المقارنة في الشكل الآتي:

الشكل رقم(03): اثر عمليات F&A على الكفاءة الفنية للمصارف التونسية

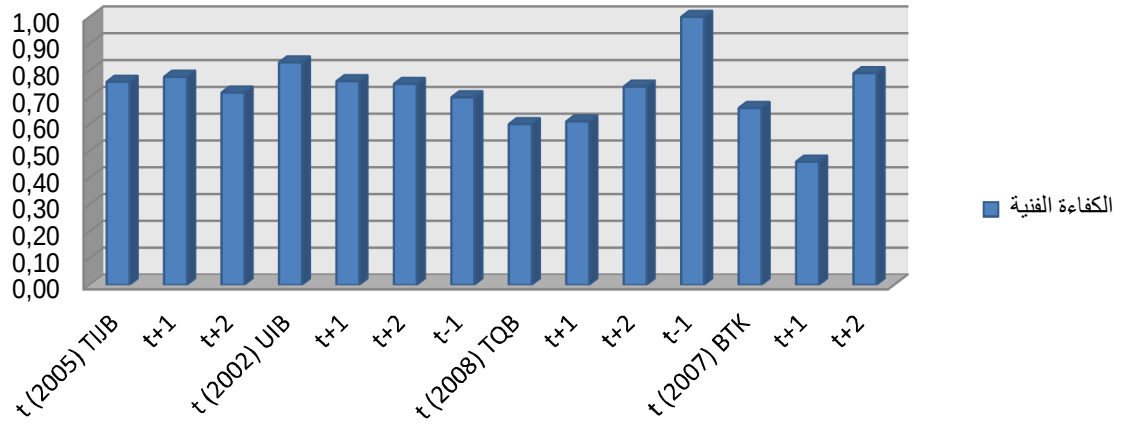

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا للملحق رقم (03) باستخدام برنامج Excel إصدار2007 .

أما فيما يتعلق بأجزاء الكفاءة الفنية و حتى نتمكن من تحديد السبب الفعلي من وراء تراجع قيم الكفاءة الفنية فيما إذا كان الأمر يتعلق بالجانب الفني البحت، أم بفعل كفاءة الحجم، إجمالا التراجع في قيم الكفاءة الفنية في بحت وليس حجمي، و ذلك يعنيأن توليفة عناصر الإنتاج الثلاث (المصاريف العامة للاستغلال، رأس المال المادي، رأس المال المالي) ليست مثلى مقارنة بالوحدات الكفأة؛ وعليها إعادة النظر في التوليفة المتعلقة بمدخلات العملية الإنتاجية، هذا الشطر الأول من الكفاءة الفنية، أما فيما يخص كفاءة الحجم الكبير فهي غالبا ما تقترب من الواحد صحيح مما يدل على حجم الإنتاج المفقود صغير جدا، و مقدار التوسع في حجم المخرجات بالنظر إلى المدخلات المتاحة ضئيل.

- **حالة المصارف المغربية**

تميزت البنوك المغربية بحوافز و مبررات هجومية طامحة إلى تحقيق حجم أكبر و تحصيل سلطة السوق، و الاستفادة من اقتصاديات الحجم و النطاق، فتوسعت في عمليات النمو الخارجي من خلال استراتيجيات الشراكة و حصص المساهمة بالأقلية التي تتحول تدريجيا إلى امتصاص فعلي للكيانات المستهدفة، و من ثم تتضح الإستراتيجية المتبعة من خلال الحيازة التامة على البنك المستهدف، و بالتالي يتحول هذا الأخير فرعا للمؤسسة الأم أو للبنك المنشئ للعملية.

من خلال قيم الجدول السابقة نلاحظ أن البنوك المغربية عرفت تحسنا ملحوظا في قيم كفاءتها الفنية خلال فترة الدراسة حيث ارتفعت الكفاءة الفنية للبنك المغربي للتجارة الخارجية (BMCE) بنسبة 6% سنة F&A لترتفع بعد ذلك بنسبة معتبرة قدرت بـــ 98.24% و بالمثل عرف الوفا بنك(wafb) تحسنا على مستوى الكفاءة بنسبة بلغت 46.53 % بعد عملية F&A، و على الرغم من التراجع الطفيف إلا أنها في تحسن بالمقارنة بسنة الأساسأي ما قبل عملية F&A،و يمكن تمثيل التطور الذي عرفته الكفاءة الفنية بالبنوك المغربية في الشكل الآتي:

الشكل رقم (04): اثر عمليات F&A على الكفاءة الفنية للمصارف المغربية

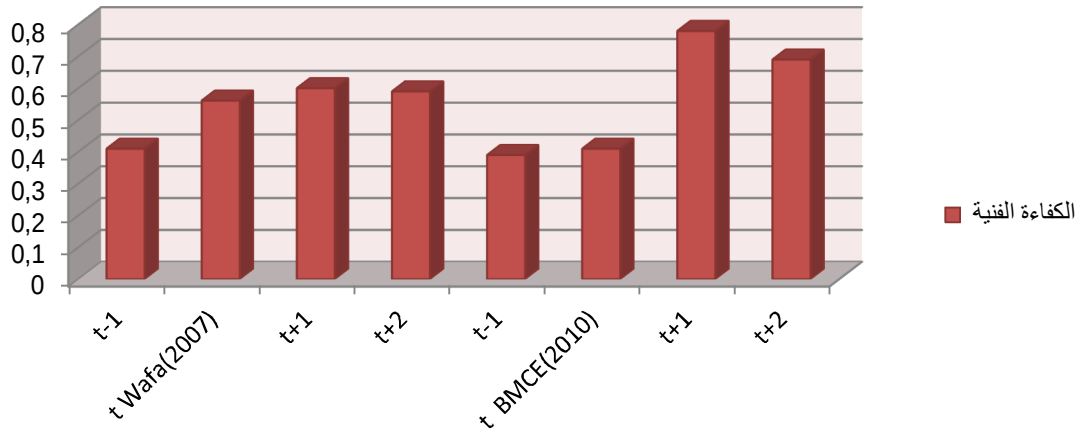

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا للملحق (3)،باستخدام برنامج Excel إصدار2007 .

إن التمعن في أجزاء الكفاءة الفنية بالنسبة للبنوك المغربية يعكس سبب القصور المسجل على مستواها كونه يعود بالدرجة الأولى إلى انخفاض في قيمة كفاءة الحجم، وعليه البنوك لم تصل إلى المستوى الأمثل من المخرجات أيحجم الناتج البنكي الصافي و القروض و ذلك من أجل مستوى معطى لعوامل الإنتاج و هنا يمكننا القول أنه لم تظهر الأرباح الناتجة عن مزايا الحجم الكبير.

- **حالة المصارف الكويتية**

عرفت البنوك الكويتية تراجعا طفيفا في قيم الكفاءة الفنية خلال فترة المقارنة، فبنك الكويت الوطني (NBK) بعد أن سجل تحسنا في الكفاءة الفنية خلال سنة F&A و السنة التي تلتها،بمقدار 1.41%، 8.53% على الترتيب، تراجعت بعد ذلك بنسبة 3.29%خلال السنة الثانية (t+2)، أما بالنسبة لبرقان بنك فقد عرفت قيم كفاءته الفنية تراجعا متزايدا و متلاحقا إلى أن بلغت نسبة التراجع 22.54% خلال السنة الثانية التي تلت عملية F&A، يعود الانخفاض في قيم الكفاءة الفنية للسببين معا الفني و الحجمي في أن واحد إلا أنه حجمي بدرجة أكبر،

لان هذه البنوك لم تتمكن من تحقيق حجم الأمثل من المخرجات،و عليه يجب على البنوك الكويتية التوسع في حجم إنتاجها لتخفض من حجم الإنتاج المفقود.

الشكل رقم(5): اثر عمليات F&A على الكفاءة الفنية للمصارف الكويتية

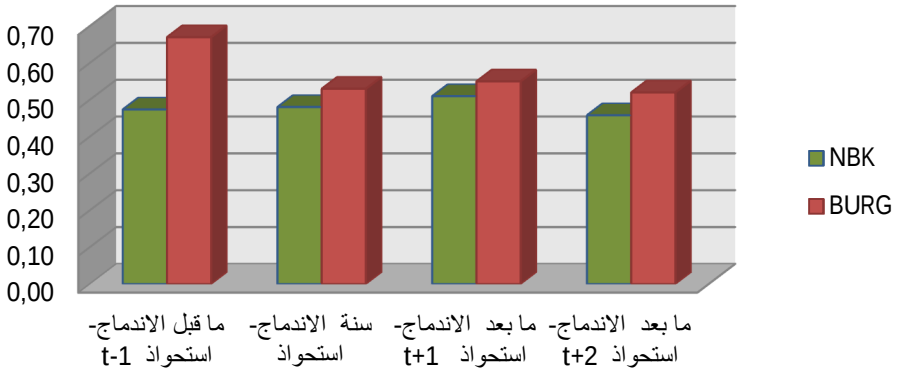

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا للملحق (3)،باستخدام برنامج Excel إصدار2007 .

بالنظر إلى نتائج أجزاء الكفاءة الفنية، و التمثيل البياني (5-12)، و بالرغم من وجود قصور على مستوى كفاءة الحجم و الكفاءة الفنية على حد سواء إلا أن أثر التراجع في قيم كفاءة الحجم أكبر من الكفاءة الفنية البحتة، و عند هذا المستوى نقول أنه على البنكين الكويتيين رفع حجم المخرجات إلى أقرب وحدة كفأة عند نفس حجم المدخلات الفعلية.

- **حالة المصارف الإماراتية**

تعكس الملاحظة المبدئية للجدول أن بنك الإمارات دبي الوطني(NBD) قد عرف تراجعا كبير في قيمة الكفاءة الفنية خلال سنة F&A بلغ 45.05%، واستمر الحال على ما هو عليه خلال السنتين اللتين تبعتا عملية F&A فبلغ التراجع51.64% و 46.15%على الترتيب، أما بنك الاتحاد الوطني (UNB) فقد حافظ على كفاءة تامة حسب غلة الحجم المتغيرة خلال سنوات الدراسة، في حين الكفاءة الفنية وفق غلة الحجم الثابتة تراجعت بعد السنة الأولى من عملية F&A بنسبة 39.02% و 46.34% على الترتيب، و السبب وراء هذا التراجع يعود إلى عدم قدرة البنك على رفع حجم مخرجاته إلى المستوى الأمثل و تخفيض حجم الإنتاج المفقود.بالنظر إلى النتائج نلاحظ أن الكفاءة الفنية البحتة مرتفعة جدا و أن تدهور قيمة الكفاءة الفنية يرجع بالدرجة الأولى لكفاءة الحجم الكبير.

الشكل رقم (06): اثر عمليات F&A على الكفاءة الفنية للمصارف الإماراتية

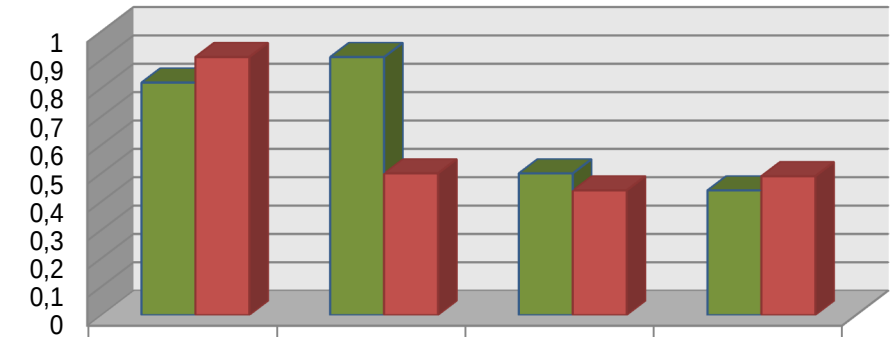

	t-1	t	t+1	t+2
UNB	0,82	0,91	0,5	0,44
NBD	0,91	0,5	0,44	0,49

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا للملحق (3)،باستخدام برنامج Excel إصدار2007 .

من خلال تحليل أجزاء الكفاءة الفنية، نجد أن السبب من وراء تراجع هذه الأخيرة حجمي أكثر منه فني لان أغلب قيم المقارنة حققت فيها البنوك كفاءة فنية بحتة تامة، أي أن البنك عليه رفع حجم مخرجاته لبلوغ الحجم الأمثل، و باعتبار بنوك العينة تنشط ضمن غلة الحجم المتناقصة لابد من إعادة النظر في توليفة عوامل الإنتاج.

- **حالة بنك قطر الوطني**

تعكس قيم الكفاءة الفنية لبنك قطر الوطني وضعا جيدا قبل الاندماج بثلاث سنوات حيث تجاوزت قيمتها 84 %، إلا أنها عرفت تراجعا ملحوظا خلال السنتين اللتين تبعتا عملية F&A، سجلت قيم الكفاءة الفنية تحسنا طفيفا سنة F&A قدر بـــ 1.19%، غير أن الوضع لم يستمر و تراجعت قيم الكفاءة بشكل كبير حيث سجلت انخفاضا نسبته 33.33% مقارنة بسنة قبل عملية F&A، و تراجعت بنسبة أقل خلال السنة الثانية للعملية بنسبة 30.95%، و بما أن الكفاءة الفنية حسب غلة الحجم المتغيرة بلغت حدها الأقصى خلال الست سنوات الأخيرة، و البنك يعمل وفق غلة الحجم المتناقصة فهذا يعني أن البنك غير قادر على التوسع في حجم مخرجاته عند هذا الحد من المدخلات حتى يبلغ حد الكفاءة التامة، و بالتالي عليه إعادة النظر في توليفة المدخلات الخاصة به.

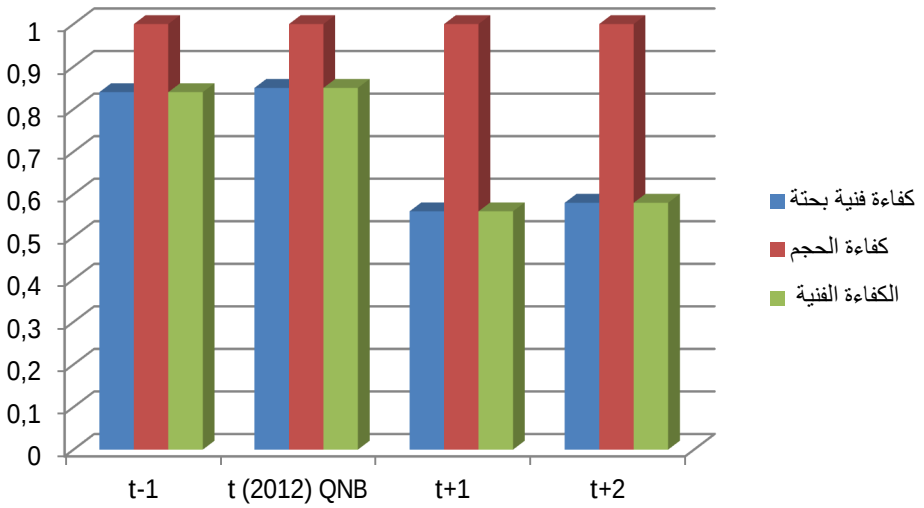

IV- الخلاصة :

وفي ضوء أهداف الدراسة والفرضيات التي سعت الدراسة إلى التحقق منها وتم اختبارها من خلال حيثيات البحث، تم التوصل إلى مجموعة هامة من النتائج، يمكن عرضها كما يلي:

1. سجلت البنوك التونسية تراجعا على مستوى مؤشرات كفاءتها بصفة عامة بعد عملية F&A، فعلى الرغم من تسجيل التجاري بنك تحسن طفيف بنسبة 2.63 %في كفاءتها الفنية خلال السنة التي تلت عملية F&A، إلا أنها تراجعت بعد ذلك بنسبة 5.58%، في المقابل الاتحاد الدولي للبنوك اتجهت كفاءته الفنية للانحدار خلال السنتين اللتين تبعتا سنة F&A لتبلغ قيمة التراجع 9.64% ، كما سجلنا التراجع الكبير للكفاءة الفنية للبنك التونسي القطري سنة بعد عملية F&A بقيمة 14.29%، ثم بدأت تتحسن تدريجيا خلال الفترة التي تلت F&Aلتصل الزيادة إلى 5.71%، و في الأخير البنك التونسي الكويتي الذي حقق كفاءة تامة خلال الفترة ما قبل F&Aالأمر الذي لم يدم مع التراجع في قيمة الكفاءة الفنية خلال الفترة التي تلت عملية F&A بقدر كبير بلغ الانخفاض إلى الثلث خلال سنة F&A ثم تراجعت بنسبة 54% ثم تتحسن الأوضاع قليلا خلال السنة الثانية بعد F&A، لتنخفض نسبة التراجع إلى 21%.
2. بلغت البنوك المغربية حد الكفاءة التامة وفق غلة الحجم الثابتة، و بطبيعة الحال وفق غلة الحجم المتغيرة قبل عمليات F&A، الأمر الذي لم تتمكن من تحقيقه سنةF&A إلا أنها بلغت حد الكفاءة التامة وفق غلة الحجم المتغيرة سنة بعد F&A، مما يدل على كفاءة عالية من

حيث استخدام المدخلات إلا أنها لم تبلغ الحجم الأمثل لمخرجاتها الذي ينبغي رفعه بنسبة 40% بالنسبة للوفا بنك (wafab)، و 22%للبنك المغربي للتجارة الخارجية (BMCE) سنة بعد F&A و لم يتحسن الوضع خلال السنة الثانية بعدعملية F&A.

3. لم يتمكن أي من المصارف الكويتية من تحقيق حد الكفاءة التامة وفق النموذجين (غلة الحجم الثابتة و المتغيرة)، و هذا يحتم على كلا المصرفين إعادة النظر في توليفة مدخلاتهما و حجم الإنتاج المعروض من قبلهما خاصة و أنهما ينشطان وفق غلة الحجم المتناقصة، أما بعد عملية F&A فنلاحظ أن عدم قدرة البنوك الكويتية على تعظيم مخرجاتها بالنظر إلى توليفة المدخلات المتاحة انعكس سلبا على مؤشرات كفاءتها الفنية، الأمر الذي أفرز تزايدا في قيمة الإنتاج المفقود بلغ 36% سنة F&A بالنسبة لبرقان بنك، أما بنك كويت الوطني(NBK) فقد وصل هذا المؤشر 41% سنة F&A و 47% سنتين بعد عملية F&A علما أن هذا الحجم كبير جدا و يؤثر على حجم الأرباح و مختلف مؤشرات المردودية بما يقارب النصف.

4. تراجعت مستويات كفاءة بنك قطر الوطني بعد عملية F&A و ارتفع حجم الإنتاج المفقود ليبلغ ذروته سنة بعد F&Aبـ 44%، و لا يزال يعرف قيما مرتفعة مما يتوجب على البنك زيادة حجم المخرجات و السعي لبلوغ الحجم الأمثل، علما أن بنك قطر الوطني لم يبلغ حد الكفاءة التامة وفق غلة الحجم الثابتة ، و حقق كفاءة كاملة وفق غلة الحجم المتغيرة ستة مرات بداية من 2009 إلى غاية 2013، و علية القصور بالنسبة لبنك قطر الوطني فني بحت.

لاستكمال مناقشة الفرضية الأولى نستخلص النتائج المتوصل إليها من تقدير الكفاءة الفنية و أجزائها و محاولة إجراء مقارنة زمنية لفترة ما قبل عمليات F&A وما بعده، حيث عكست النتائج تراجعا لمستويات الكفاءة الفنية خلال السنوات التي تلت F&A للبنوك التونسية، إلا أن هذا الأثر السلبي لم يظهر بشكل كاف بالنسبة للبنوك المغربية التي لم تظهر علاقة عكسية مباشرة لعمليات F&A على الكفاءة كونها سجلت تحسنا ملحوظا في قيم الكفاءة سنة F&A و السنة التي تلتها، حيث عرف الوفا بنك (wafab) ارتفاعا في كفاءته الفنية بنسبة 46.34% مقارنة بما قبل F&A، ليستمر في الارتفاع لكن بحدة اقل حيث بلغت نسبة الزيادة 43.9% و بالمثل عرف البنك المغربي للتجارة الخارجية (BMCE) قيما ايجابية لكفاءته الفنية حيث ارتفعت الكفاءة الفنية بنسبة 5.12%سنةF&A، لتعرف بعد ذلك تضاعفا فسجلت زيادة بنسبة 100%، و خلال السنة الثانية بعد عملية F&A زيادة بنسبة 76.92%، و عليه يمكن القول أن الكفاءة الفنية تتأثر بطبيعة العلاقة بين الأطراف المندمجة و تختلف النتائج فما إذا تعلق الأمر بكيان مستهدف أو كيان مستحوذ، فالبنوك المغربية مثلت الأطراف المستحوذة لذلك كانت الأقدر على التحكم في عملية F&A، على عكس البنوك التونسية. إجمالاهناك الكثير من المتغيرات الخارجية المرتبطة بعمليات F&A و التي من شأنها التأثير على الكفاءة الفنية للبنوك.

إن عملية تقدير الكفاءة الفنية للبنوك بمنطقة MENAأفرزت نتائج تختلف من بنك إلى آخر، ففي حين عرف برقان بنك تدهورا مستمرا في كفاءته بنسبة 21.14% سنة F&A، ثم بنسبة 18.60%سنة بعد عميلة F&A، و أخيرا عرفت تراجعا بنسبة 22.54%، فقد سجل بنك الثاني الكويتي (NBK) تحسنا بطيئا و متواضعا خلال سنة F&A و السنة التي تلتها بنسب 1.41% و 8.53%على الترتيب، إلا أن الوضع لم يستمر في التحسن، لتعرف الكفاءة الفنية لهذا البنك تراجعا بمقدار 3.29%سنتين بعد F&A. و بالمثل أثرت عمليات F&Aسلبا على الكفاءة الفنية للبنوك الإماراتية حيث تناقصت الكفاءة الفنية لبنك الاتحاد الوطني(UNB) بشكل متصاعد بلغت نسبة التراجع 39.02%و 46.34% سنة بعد عميلة F&A و السنة التي تلتها على الترتيب، و كذلك تناقصت الكفاءة الفنية لبنك الإمارات دبي الوطني(NBD)بشكل ملحوظ بنسب 45.33% سنة F&A، 12.38%سنة بعد F&A، و 45.96%سنتين بعد F&A. لم يحقق البنك القطري نتائج أفضل من نظرائه، فبعد التحسن الطفيف سنة F&A بنسبة 1.19%، بدأت تتراجع كفاءته بنسب متزايدة قدرت بـــ 33.33%سنة بعدF&A و 30.95%خلال السنة الموالية.

وبناءا إلى ما تم التوصل إليه من نتائج تم نفي الفرضية الرئيسية للبحث و التي مفادها أن عمليات F&A تحسن من كفاءة الفنية للمصارف الخاضعة للظاهرة، وأن أغلب البنوك سجلت تراجعا في كفاءتها الفنية سنة F&A و السنة التي تلتها و أن التحسن في مؤشرات الكفاءة الفنية يبدأ في الظهور خلال السنة الثانية بعد عملية F&A

يبين متوسط الكفاءة الفنية للفترة المحيطة بعملية F&A أنه لا توجد مصارف توصف بالكفاءة الفنية المرتفعة حيث تحقق معدلات تفوق90%، في حين حقق كل من بنك الاتحاد الوطني و بنك قطر الوطني، و البنوك التونسية التجاري بنك، البنك التونسي الكويتي و الاتحاد الدولي للبنوك كفاءة فنيةبين70% و 90 %، فنتائجهما أعلى من المتوسط، أما باقي البنوك فقد كانت متوسطات كفاءتها الفنية أكبر من 50%، عدا بنك كويت الوطني الذي حقق متوسطا دون المتوسط بلغ 48% فقط، و هو ما يعكس التباين بين أداء الأنظمة المصرفية داخل العينة علما أن متوسط الكفاءة داخل العينة يقدر بـــ70% (0.6998).

وبناءا على ما تقدم من نتائج الدراسة، فقد تم تأكيد الفرضية الثانية والقائلة"بعدم وجود تقارب بين الأنظمة المصرفية بمنطقة MENA من حيث درجات الكفاءة الفنية".

الكفاءة الفنية هي محصلة جُداء مؤشرين هما الكفاءة الفنية البحتة و كفاءة الحجم الكبير و عليه فان التراجع في قيم الكفاءة الفنية يمكن إحالته إلى التراجع المسجل على مستوى أحد البعدين أو كلاهما معا، و بناءا على النتائج المحصل عليها، يمكن تبرير التراجع في الكفاءة الفنية للبنوك المغربية، الكويتية و الإماراتية من خلال تراجع قيم كفاءة الحجم الكبير أكثر منه تراجع في الكفاءة الفنية البحتة و هذا يعني أنه ينبغي على المصارف (BMCE، wafab،NBK، UNB، NBD، BURG) التوسع في مخرجاتها أي رفع حجم القروض الممنوحة و حجم الناتج البنكي الصافي و ذلك لبلوغ الحجم الأمثل، الأمر الذي يصعب تحقيقه بفعل غلة الحجم المتناقصة، حيث تتطلب الزيادة في المخرجات زيادة أكبر في المدخلات، و في هذه الحالة يستوجب إعادة النظر في توليفة المدخلات، يمكن أن يعزى قصور كفاءة الحجم إلى عدم قدرة المصارف على تشغيل الودائع بصورة كفأة، أما باقي بنوك العينة و نقصد بذلك البنوك التونسية و البنك قطر الوطني فقد حققت قيم كفاءة حجم مرتفعة مقارنة بالكفاءة الفنية البحتة، الأمر الذي يسمح لنا بنسب عدم الكفاءة الفنية إلى عدم كفاءة العمليات الداخلية للبنوك، و عليه يتوجب على هذه البنوك إعادة النظر في توليفة مدخلاتها و مخرجاتها في آن واحد.

و بناء لما سبق نؤكد صحة الفرضية الفرعية الثالثة أن التراجع في الكفاءة الفنية يعود بالدرجة الأولى إلى التغير في احد مؤشراتها الجزئية، إما كفاءة فنية بحتة أو كفاءة الحجم الكبير أو لكلاهما معا.

- **ملاحق :**

الجدول رقم(01): عينة الدراسة

الدولة	تاريخ العملية	أطراف العملية	طبيعة العملية	سنوات الدراسة
تونس	**2002**	الشركة العامة الفرنسية الاتحاد الدولي للبنوك	استحواذ (52٪)	**2006-2002**
	2005/11	وفا بنك المغربي و مجموعة ستانديرالإسبانية التجاري بنك (بنك الجنوب)	استحواذ (53.54 ٪)	**2010-2005**
	2007/10	صندوق الادخار الفرنسي البنك التونسي الكويتي	استحواذ	**2008-2004**
	2008 **2013**	البنك قطر الوطني البنك التونسي القطري	استحواذ (50.5%) رفع النسبة (99.96%)	**2011-2004**
المغرب	**2003**	البنك التجاري المغربي بنك الوفاء	اندماج و ظهور التجاري وفا بنك	**2011-2003**
	2007	التجاري وفا بنك الشركة المصرفية لإفريقياالغربيةCBAO	استحواذ(79.15%)	
	2008	التجاري وفا بنك البنك السينيغالي - التونسي[18]	امتصاص	
	2009	التجاري وفا بنك القرض الزراعي بإفريقيا[19]	استحواذ	
	2013/4	التجاري وفا بنك البنك الخارجي لإفريقيا (توغو)	استحواذ	
	بدايةمن 2007 **إلى 2014**	البنك المغربي للتجارة الخارجية بنك أفريقيا	امتصاص 35 % استحواذ (72.61%)	
	2001	البنك المغربي للتجارةو الصناعة بنك ABN Amro Bank	استحواذ	**2012-2008**
الكويت	**2007**	بنك الكويت الوطني البنك الوطني المصري	استحواذ (94.93%)	**2014-2005**
	2010/06/27	بنك برقان بنك تونس العالمي	استحواذ (86.7 %)	**2013-2002**
	2010/01/10	بنك برقان بنك بغداد	الاستحواذ (50.06%)	
الإمارات	**2007**	بنك الإمارات بنك دبي الوطني	اندماج	**2013-2004**
	2013/07/21	بنك الإمارات دبي الوطني بي أن بي باريبا مصر	استحواذ (95.2%)	
قطر	**2013/03/28**	بنك قطر الوطني بنك قطر الوطني الأهلي	استحواذ (97.10%)	**2014-2005**

2013/01/23	بنك قطر الوطني البنك التونسي القطري	استحواذ بالأغلبية [20]	
2012/04/23	بنك قطر الوطني مصرف المنصور للاستثمار	استحواذ (51%)	
2006	بنك الاتحاد الوطني بنك الإسكندرية التجاري البحري[21]	استحواذ	**2013-2004**

المصدر: من إعداد الطالبة

الملحق رقم (01): تقدير الكفاءة الفنية و أجزاؤها لبنوك العينة

اسم البنك وسنة	الكفاءة الفنية CCR	الكفاءة الفنية البحتة	كفاءة الحجم الكبير	غلة الحجم	مصدر اللاكفاءة
BMCE09	0.39	0.74	0.53	متناقصة	فني وحجمي
BMCE10	**0.41**	**0.8**	**0.52**	**متناقصة**	**فني وحجمي**
BMCE11	0.78	1	0.78	متناقصة	حجمي
BMCE12	0.69	0.98	0.71	متناقصة	فني و حجمي
BTK03	1	1	1	ثابتة	لا يوجد
BTK04	0.72	0.76	0.94	متناقصة	فني و حجمي
BTK05	0.7	0.7	1	متناقصة	فني
BTK06	1	1	1	ثابتة	لا يوجد
BTK07	**0.66**	**0.69**	**0.96**	**متناقصة**	**فني و حجمي**
BTK08	0.46	0.63	0.74	متناقصة	فني و حجمي
BTK09	0.79	0.79	1	متزايدة	فني
BURG09	0.67	0.86	0.78	متناقصة	فني و حجمي
BURG10	**0.53**	**0.8**	**0.66**	**متناقصة**	**فني و حجمي**
BURG11	0.55	0.78	0.7	متناقصة	فني و حجمي
BURG12	0.52	0.77	0.67	متناقصة	فني و حجمي
NBD06	0.91	1	0.91	متناقصة	حجمي
NBD07	**0.5**	**1**	**0.5**	**متناقصة**	**حجمي**
NBD08	0.44	1	0.44	متناقصة	حجمي
NBD09	0.49	1	0.49	متناقصة	حجمي
NBK09	0.47	0.85	0.56	متناقصة	فني و حجمي
NBK10	**0.48**	**0.87**	**0.55**	**متناقصة**	**فني و حجمي**
NBK11	0.51	0.92	0.56	متناقصة	فني و حجمي (حجمي بدرجة أكبر)
NBK12	0.46	0.96	0.48	متناقصة	فني و حجمي (حجمي بدرجة أكبر)
QNB11	0.84	1	0.84	متناقصة	حجمي
QNB12	**0.85**	**1**	**0.85**	**متناقصة**	**حجمي**
QNB13	0.56	1	0.56	متناقصة	حجمي
QNB14	0.58	1	0.58	متناقصة	حجمي
TIJB05	**0.76**	**0.76**	**1**	**متناقصة**	**فني**
TIJB06	0.78	0.79	0.99	متناقصة	فني و حجمي (فني بدرجة أكبر)

TIJB07	0.72	0.75	0.96	متناقصة	في و حجمي (في بدرجة أكبر)
TQB08	**0.6**	**0.68**	**0.88**	**متزايدة**	**في و حجمي**
TQB09	0.61	0.69	0.89	متزايدة	في و حجمي
TQB10	0.74	0.81	0.91	متزايدة	في و حجمي (في بدرجة أكبر)
UIB02	**0.83**	**0.83**	**1**	**متناقصة**	**في**
UIB03	0.76	0.8	0.96	متناقصة	في و حجمي (في بدرجة أكبر)
UIB04	0.75	0.76	0.99	متناقصة	في و حجمي (في بدرجة أكبر)
UNB05	1	1	1	ثابتة	لا يوجد
UNB06	**1**	**1**	**1**	**ثابتة**	**لايوجد**
UNB07	0.92	1	0.92	متناقصة	حجمي
UNB08	0.77	0.92	0.84	متناقصة	في و حجمي (حجمي بدرجة أكبر)
wafab05	0.39	0.71	0.55	متناقصة	في و حجمي
wafab06	0.41	0.71	0.58	متناقصة	في و حجمي
wafab07	**0.53**	**0.83**	**0.64**	**متناقصة**	**في و حجمي**
wafab08	**0.55**	**0.9**	**0.61**	**متناقصة**	**في و حجمي (حجمي بدرجة أكبر)**
wafab09	**0.6**	**0.96**	**0.63**	**متناقصة**	**حجمي**
wafab10	0.6	1	0.6	متناقصة	حجمي

- الإحالات والمراجع

[1] عبد الكريم منصوري (2014)، " **قياس الكفاءة النسبية و محدداتها للأنظمة الصحية باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA)للبلدان المتوسطة و المرتفعة الدخل: دراسة قياسية**"، رسالة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص: 83.

[2] خالد بن منصور الشعيبي (2004)، **استخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات في قياس الكفاءة النسبية للوحدات الإدارية بالتطبيق على الصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية بمحافظة جدة بالمملكة العربية السعودية**"، مجلة العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص: 316.

[3] بهاء الدين مصطفى محمد شامل فهمي (2009)، **قياس الكفاءة النسبية للجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية**"، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والنفسية، المجلد الأول، العدد الأول، ص: 258.

[4] للاطلاع على تطورات و تطبيقات مالمكيس (Malmquist) يمكن العودة إلى أعمال فير و آخرون Fare et al (1998)

Fare, R., S. Grosskopf and P. Roos, "Mal**mquist Productivity Indexes: A Survey of Theory and Practice",** in R. Fare, S. GrosskopfandR. R. Russell ,"**Index Numbers: Essays in Honour of StenMalmquist**", Kluwer Academic Publishers, Boston, London, Dordrecht.

[5] SEALEY, C. W. et J.T. LINDLEY(1977), **« Inputs, Outputs and a Theory of Production and Cost at Deposit Financial Institutions** »,*Journal of Finance*, Vol.32, N° 4,PP.1 251-1 266, Site: http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/j.1540-6261.1977.tb03324.x/abstract

[6] Lévy - Garboua L, et V(1972), **« Les coûts opératoires des banques françaises : une étude statistique** »,*Revue d'économie politique*, PP.60-83.

[7] Produit Financier Nets et Produit non Financier Nets

[8] Yue, P(1992), « **Data Envelopment Analysis and Commercial Bank Performance: A Primer with Applications to Missouri Banks »**,Federal Reserve Bank of St. Louis Review, 74 ,PP. 31-45.

[9]Jean Philippe Boussemart et DhaferSaidane(2005), « **Convergence et performances des systèmes bancaires des pays de l'OCDE** », L'Actualité économique, vol. 81, N° 4, P.641, Site : http://www.erudit.org/revue/ae/2005/v81/n4/014912ar.pdf.

[10]Chaffai et Dietsch(1998), Worthington (1999) , Bau et al(2002) , weil(2006) .

[11] Othman Joumady(2001), « **Déréglementation du marché des capitaux et efficience de l'intermédiation bancaire au Maroc »**, Thèse de doctorat, Sciences économiques, université Lumière Lyons 2-CNRS, P.78.

[12] فريد بن ختو، محمد الجموعي قريشي (2013)،" **قياس كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA)**"، مجلة الباحث، عدد 12 ،ص.142.

[13] Othman Joumady, Op.cit, P. 77.

[14]Godlewski, K. J (2011), « **La reforme du système bancaire en Pologne: Analyse de l'impact du programme de restructuration sur l'efficience des banques** », Mémoire de diplôme d'études Approfondis , Université Louis Pasteur.

[15]Windows analysis approach.

[16] محمد شامل بهاء الدين مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص. 265.

[17]Adel A.Al-sharkas, M.Kabir Hassan and Shari Lawrence (2008), "**The impact of Merger and Acquisition on the Efficiency of the US Banking Industry: Further Evidence",** Journal of Business Finance And Accounting, Vol 35, P.50-70 , Site :http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/j.1468-5957.2007.02059.x/pdf